

الموضوعات والمحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	القسم الخامس من الموافقات
٧	كتاب الاجتهاد
٧	أطراف النظر في كتاب الاجتهاد الثلاثة
٧	الأول: يتعلق بالمجتهد من جهة الاجتهاد
٧	الثاني: يتعلق بفتوى المجتهد
٧	الثالث: يتعلق بإعمال قوله والاقتداء به
٩	الأول: المجتهد والاجتهاد
	المسألة الأولى:
	الاجتهاد ضربان: ما يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا والثاني ما لا يمكن أن ينقطع حتى
١١	ينقطع أصل التكليف
١١	تعريف الاجتهاد
١١	هل تخلو العصور من المجتهدين
١٢	الاجتهاد الذي لا ينقطع هو المتعلق بتحقيق المناط
١٢	تحقيق المناط وتعريفه مع توضيح له
١٣	تعريف العدالة الشرعية المطلوبة في الرواة والعلماء
١٣	أقسام العدالة
١٤-١٣	الشهادات والوصايا للفقراء
١٤-١٣	الفقر: تعريفه عند المالكية

١٤	النفقات
١٤	التقليد أو الاجتهاد في تحقيق المناط
١٤	عمومية الشرعية
١٦-١٥	من أحكام القضاء
١٦	علم القضاء وكلمة جامعة
١٦	احتياج كل مكلف إلى نوع اجتهاد يخصه
١٦	السهو في الصلاة
١٧	جزاء الصيد للمحرم
١٧	اعتبار المثل في الأنعام وتوضيح بالأمثلة
١٧	يدخل في الاجتهاد ما ليس منه في عرف الفقهاء - أمثلة
١٨	وذكر اختلاف العلماء والفقهاء في عده منه أو لا
١٨	الامتثال في التكليف
	الضرب الثاني وهو الاجتهاد الذي يمكن أن ينقطع
١٩	أماكن وقوع الاجتهاد - أنواعه
١٩	الأول: تنقيح المناط
١٩	تعريفه أصولياً ولغوياً وتوضيح له
٢٢-٢١	تقسيم تنقيح المناط باعتبار طرق الحذف أربعة أقسام
٢١	إنكار أبي حنيفة للقياس في الكفارات
٢١	الثاني: تخريج المناط
٢١	توضيح ذلك بالأمثلة
٢٢-٢١	تعريفه المناط؛ لغوياً وأصولياً
٢٢	الثالث: نوع من تحقيق المناط المتقدم الذكر
٢٣	وهو ضربان: أحدهما ما يرجع إلى الأنواع لا إلى الأشخاص
٢٣	والثاني: ما يرجع إلى تحقيق مناط فيما تحقق مناط حكمه
٢٣	تحقيق المناط وتقسيم آخر له؛ تحقيق عام، وتحقيق خاص من العام
٢٤-٢٣	توضيح القسمين
٢٥-٢٤	التقوى والعلم والحكمة من القسم الثاني

- ٢٥ النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت،.....
- ٢٦ صحة هذا الاجتهاد ودخوله تحت عموم تحقيق المناط
- ٣١-٢٦ مثال عن سؤال الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أجوبة مختلفة والمثال عن أفضل الأعمال أو بدء النبي صلى الله عليه وسلم بذكر أفضل الأعمال
- ٣٥-٣٢ ومثال آخر عن تولي الأمور المالية والحكم وغيرها
- ٣٤ الوسوسة
- ذكر جملة من كلام السلف، الصحابة ومن بعدهم في تبيان هذا الأصل وهو فقه أحوال المكلفين
- ٣٦ نقل اتفاق الناس على هذا الأصل - أيضاً -
- ٣٨-٣٧ دعوى التفريق بين الاجتهاد والسابق وغيره من أنواع الاجتهاد
- ٤١-٣٨ المسألة الثانية:
- ٤١ أوصاف من تحصل له درجة الاجتهاد
- ٤١ الأولى: فهم مقاصد الشريعة على كمالها
- ٤١ ذكر أن أكثر الأصوليين على عده الوصف الأول سبباً لا شرطاً
- ٤٢-٤١ تعريف السبكي للمجتهد
- ٤٢ الثانية: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها
- ٤٢ الشريعة مبنية على اعتبار المصالح
- ٤٣ جواز تجزئ الاجتهاد
- ٤٣ الثاني كالحاقه للأول
- ٤٤ حفظ علوم الاجتهاد وأدواته أو معرفتها والتمكن من الاطلاع عليها
- فصل: لا يلزم المجتهد في الأحكام الشرعية أن يكون مجتهداً في كل علم يتعلق به
- ٤٥ الاجتهاد على الجملة وتفصيل ذلك
- ٤٥ التفريق بين العلم الذي يكتمل به وصف الاجتهاد وما سوى ذلك
- ٤٦-٤٥ العلم الذي لا يخل بوصف الاجتهاد أن يكون مقلداً
- ٤٦ دليل عدم لزوم الاجتهاد في كل العلوم التي تتعلق بالوصف المكتمل
- ٤٦ الأول: لزوم ذلك عدم وجود مجتهد إلا في الندرة ممن سوى الصحابة
- ٤٦ التمثيل بالأئمة الأربعة

- التمثيل بحكم الحاكم
٤٧ الثاني: أن الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية علم مستقل بذاته، ولا يلزم في كل علم أن تبرهن مقدماته
٤٧ مناقشة المصنف في الدعوى الأولى في هذا الدليل
٤٧ توضيح المصنف لما يقول بالأمثلة من الشرع وغيره
٤٩-٤٧ البناء على التقليد
٤٨ اجتهاد الكافر في الشرع، واشتراط العدالة والإيمان
٤٩-٤٨ مقدمات الاجتهاد والتقليد فيها
٥٠-٤٩ برهان (الخلف)
٤٩ الثالث: أن نوعاً من الاجتهاد لا يقتصر إلى شيء من تلك العلوم أن يعرفه فضلاً أن يكون مجتهداً فيه، وهو «تنقيح المناط»
٥٠ مناقشة المصنف بكلامه
٥٠ وتأيد له وتقوية في جانب آخر
٥٠ شرطية العلم بالمسألة المجتهد فيها بإطلاق لا شرط في صحة الاجتهاد
٥٢-٥١ المطلب الثاني في هذا الفصل:
٥٢ فرض علم تتوقف صحة الاجتهاد عليه
٥٧-٥٢ اللغة العربية وعلومها وما المطلوب منها وحدوده وغير المطلوب وفوائده أخرى
المطلب الثالث:
٥٧ لا يلزم في غير العربية من العلوم أن يكون المجتهد عالماً بها
المسألة الثالثة:
٥٩ الشريعة في أصولها وفروعها ترجع إلى قول واحد وإن كثر الخلاف
٥٩ تفسير هذا القول بأنه وضع حكيمين متخالفين في موضوع واحد
أدلة ذلك
٥٩ الأول: أدلة القرآن ونصوصه نفي أن يقع فيه الاختلاف ألبيته
٥٩ توضيح معنى الاختلاف في الشرع وعلى أي صورة يقع
٦١-٦٠ شرح لمجموعة من الأدلة القرآنية على ذلك المعنى
الثاني: أن عامة أهل الشريعة أثبتوا في القرآن والسنة الناسخ والمنسوخ على الجملة

- وتوضيح علاقة ذلك بالاختلاف ٦٢-٦١
- الثالث: لو كان في الشريعة مساع للخلاف لأدى إلى تكليف ما لا يطاق ٦٢
- الرابع: أن الأصوليين اتفقوا على إثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة إذا لم يمكن الجمع؛ وأنه لا يصح إعمال أحد دليلين متعارضين جزافاً من غير نظر في ترجيحه على الآخر ٦٤-٦٣
- الخامس: أنه شيء لا يتصور، لأن الدليلين المتعارضين إذا قصدتهما الشارع مثلاً لم يتحصل مقصوده ٦٤
- معارضة: أدلة وقوع الاختلاف في الأمة ٦٥
- أولاً: وجود التشابهات الحقيقية لا الإضافية الاجتهادية ٦٥
- ثانياً: الأمور الاجتهادية التي جعل الشارع فيها للاختلاف مجالاً ٦٥
- ثالثاً: اختلاف العلماء الراسخين والأئمة المتقين: هل كل مجتهد مصيب ٦٦
- تفصيل هذا القول ٦٩-٦٦
- الجواب على الاعتراضات الثلاثة واحداً واحداً ٦٩
- هل المصيب في الاجتهاد واحد ٧٢
- حجية قول الصحابي وتقليده ٧٤
- هل الاختلاف رحمة ٧٥
- اختلاف العلماء بالنسبة إلى المقلّدين ٧٦
- تخير المقلد لأقوال المجتهدين ٧٧
- فصل قواعد وفوائد هذا المبحث وهو رجوع الشريعة إلى قول واحد ٧٩
- منها: أنه ليس للمقلد أن يتخير في الخلاف ٨١-٧٩
- توضيح معنى تخيير المقلد هنا وتفريقه عن معاني أخرى عند غير المصنف ٧٩
- تعريف التقليد ٨٠
- مساوئ تخير المكلف في الخلاف ٨٢- ٨٠
- التحذير من اتباع الهوى وأنه حكم بالطاغوت ٨٢
- اتباع رخص المذاهب ٨٢
- إسقاط التكليف ٨٣
- اتباع أحد الدليلين من غير ترجيح ٨٣

- فصل: ومن مساوىء هذا الأصل ما وقع من كثير من مقلدة الفقهاء بإفتاء قريبه أو صديقه، بما لا يفتي به غيره من الأقوال ٨٤
- ذكر مجموعة من الأمثلة وتوضيحها ٩١-٨٤
- بيان أن الفقيه لا يحل له أن يتخير بعض الأقوال بمجرد التشهي والأغراض ٩١
- فصل: ازدياد الأمر وشدته، حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة ٩٣
- أمثلة على فحش هذا القول مع تبيان مساوئه مدرجة ٩٣
- تقسيم الشخص المتخير بالقولين بمجرد موافقة الغرض: ٩٤
- إما أن يكون حاكماً: فلا يصح له ترجيح أحد الخصمين بالتشهي ٩٥
- وإما أن يكون مفتياً: فإن أفتى بالتخير فقد أفتى بقول ثالث أي لم يسبق إليه وهو قائم مقام الحاكم ٩٦-٩٥
- وإن كان عامياً فقد اتبع الهوى ٩٦
- فصل: تتبع رخص المذاهب ٩٧
- شبهات ونقضها ٩٩-٩٨
- فصل: استجازة تتبع الرخص في مواطن الضرورة أو إلحاجة الحاجة ٩٩
- شبهات واستفتاءات وردها من المصنف مع ملاحظة رد المصنف المبني على المذهب ١٠١-١٠٠
- فصل: مفاصد تتبع رخص المذاهب ١٠٢
- ذكر جملة منها والتأكيد على انخرام قانون السياسة الشرعية في شرح لكلام المصنف ١٠٣
- فصل: ومما ينبغي على أصل مسألة أن الشريعة قول واحد ١٠٤
- الأخذ بأخف القولين أو أثقلهما ١٠٤
- استدلال من قال الواجب الأخذ بالأخف ١٠٤
- والجواب عن الاستدلالات السابقة ١٠٥
- فصل: شرح معنى مراعاة الخلاف في المذهب المالكي ١٠٦
- و أنه شبهة لتتبع الرخص بذكر أمثلة قوية في المذهب ١٠٧-١٠٦
- تفنيد هذه الشبهة بكلام متين ١٠٨-١٠٧
- ودليل أن المسألة مختلف فيها أيضاً وتفصيل الرد في ذلك من وجهين على شبهة للباقي ١١٢-١٠٩

١١٢	فصل: وينبغي على المسألة: هل للمجتهد أن يجمع بين دليلين بوجه من وجوه الجمع حتى يعمل لمقتضى كل واحد منهما فعلاً أو تركاً
	المسألة الرابعة:
١١٤	محال الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين وضع في كل واحد منهما قصد الشارع في الإثبات في أحدهما و النفي في الآخر
١١٤	بداية التدليل على صحة المسألة
١١٤	خلو الوقائع من الأحكام
١١٦-١١٤	المتشابهات
١١٥	مراتب الظنون
١١٧	أمثلة على هذه المسألة
١١٨-١١٧	بيع الغرر وصوره وما لا يعتبر منه في البيوع
١١٨	الزكاة في الحلي
١١٨	الشهادات
١١٨	العبد والملكية
١١٩	التيمم ووجود الماء أثناء الصلاة
١١٩	الثمر وبيع الشجر
١١٩	الإجماع وصوره
١٢٠-١١٩	البدع المكفرة وغير المكفرة
١٢١	صفات الكمال لله
١٢١	فصل: إتقان هذا الفن (علم مواقع الخلاف) مدخل للاجتهاد والتبحر فيه
١٢٢	أهمية علم الخلاف في الترجيح والآثار الواردة في ذلك وتخريجها
	المسألة الخامسة:
	شرط الاجتهاد بالاستنباط من النصوص فهم اللغة العربية وأما المصالح والمفاسد فلا
١٢٤	تشترب
١٢٥	الاجتهاد القياسي وتخريج المناط
١٢٦	المذاهب المعروفة والتفريع على فتاوى أئمتها
١٢٦	الاجتهاد القياسي واللغة العربية

المسألة السادسة:

الاجتهاد بتحقيق المناط لا يحتاج إلى العلم بمقاصد الشارع عموماً وإنما يلزم المعرفة

١٢٨

بمقاصد ذلك المناط

١٢٩

لوازم اشتراط ذلك من مفاصد

١٣١

المسألة السابعة:

١٣١

الاجتهاد الواقع في الشريعة ضربان:

١٣١

الأول: الصادر عن أهله وهو المعتبر

١٣١

الثاني: الصادر عن غير أهله وهو غير معتبر

المسألة الثامنة:

١٣٢

الاجتهاد الصادر عن أهله، يعرض فيه الخطأ

١٣٢

أسباب الخطأ العارض

١٣٣

زلة العالم والتحذير منها والأخبار الواردة في ذلك وتخريجها

١٣٥

زلة العالم في الكليات وفي تحقيق المناط

١٣٥

الغفلة عن اعتبار مقاصد الشارع

فصل:

١٣٦

أمر تنبني على ما سبق

١٣٦

زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ولا الأخذ بها تقليداً له

١٣٧-١٣٦

احترام قدر العلماء مع خطئهم

١٣٨-١٣٧

مناظرة عبد الله بن المبارك أهل الكوفة في النيذ وفيها العبرة من المسألة

١٣٨

نقض قضاء القاضي إذا خالف النص أو الإجماع

فصل:

١٣٨

ومنها: أنه لا يصح اعتمادها خلافاً في المسائل الشرعية

١٣٩

الأقوال المعتبرة في الخلاف وغير المعتبرة

١٤١-١٤٠

فصل: أسباب علمية لاختلاف العلماء

١٤٢

المسألة التاسعة:

١٤٢

الاجتهاد الصادر ممن يعتد بصاحبه وفيه مخالفة

١٤٢

تكون المخالفة في الجزئيات وكذلك في الكليات

- ١٤٢ الاحتجاج بتغير الأحكام الشرعية على أن كل الأحكام عدا العبادات قابلة للتغير
- ١٤٣ محامل هذا الانحراف الخطير والتصدر المتهور
- ١٤٥-١٤٤ ذكر التشابه في الصفات
- ١٤٥ مناقشة المصنف وأحد شراح الكتاب فيما ذهب إليه من نفي الصفات
- ١٤٥ ذكر افتراق الأمم، وافتراق هذه الأمة
- ١٤٨ فصل: نصوص قرآنيه وأحاديث نبوية في وصف بعض أهل البدع:
- ١٤٩-١٤٨ ذكر الخوارج في الحديث النبوي
- ١٤٩ الأول: اتباع ظواهر القرآن على غير تدبر ولا نظر في مقاصده
- ١٥٠ الثاني: قتل أهل الإسلام وترك أهل الأوثان
- ١٥٠ ذكر أن هذين سببهما اتباع المتشابهات
- ١٥١-١٥٠ تكفيرهم للصحابة وبدع أخرى لهم
- ١٥١ سبب عدم الإكثار من نصوص تعيين أهل البدع
- ١٥٢ ستر الأمة، وفضح الأمم السابقة
- ١٥٤ اختلاف الأمة وأهل البدع
- ١٥٦-١٥٥ كشف فضائح أهل البدع
- ١٥٧ الجمع بين أحوال الكشف وأحوال الستر على أهل البدع
- ١٥٨ اختلاف مراتب البدع
- ١٥٩ تنزيل الأحكام على أهل البدع، وتعيين دخول بدع تحت معاني النصوص
- ١٥٩ فصل: علامات وخواص أهل البدع:
- ١٦٠ الأول: الفرقة والتحول إلى شيع
- ١٦٠ الصحابة اختلفوا ولم يتفرقوا
- ١٦١-١٦٠ خلاف الصحابة في إرث الجد مع الإخوة وتخريج ذلك
- ١٦٢ وبيع أمهات الأولاد وتخريج ذلك
- ١٦٢ والفريضة المشتركة - مع تبيانها وتخريجها
- ١٦٣-١٦٢ وأشياء أخرى
- ١٦٤ دعوة الاسلام إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف ومخالفة أهل البدع لذلك
- ١٦٥ الخاصية الثانية: اتباع المتشابهات

- ١٦٥ الخاصة الثالثة: اتباع الهوى
- ١٦٥ ولا يعرفها غير صاحبها
- ١٦٦ سرد مجموعة من الآيات على علامات أهل البدع التفصيلية
- ١٦٧ والأحاديث
- ١٦٧ فصل: هل كل حق مطلوب نشره
- ١٦٧ العلوم التي لا يجب نشرها
- ١٦٧ تعيين فرق المبتدعة
- ١٦٨-١٦٧ المتشابهات
- ١٧٠ عدم تعليم المبتدئ حظ المنتهي
- ١٧١ مثل طلاق الدور
- ١٧١ سؤال العوام عن علل الفقه
- ١٧٢ ضابط المسألة
- ١٧٢ فصل: عدم خروج الفرق عن حمى الأمة
- ١٧٧ المسألة العاشرة:
- ١٧٧ النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة
- ١٧٧ ربط المسألة هنا بما سبق في مسائل الأسباب والمسببات
- ترسيم المسألة بأنه لو كان العمل غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكنه له مآل على خلاف ذلك ويقال ذلك بعكس المسألة إذا كان العمل مشروعاً لمصلحة تستجلب أو مفسدة تدفع والمآل على خلاف ذلك
- ١٧٧ هل يصح إطلاق القول بعدم المشروعية؟!
- ١٧٨ الدليل على صحة أصل المسألة:
- ١٧٨ أولاً: أن التكاليف مشروعة لمصلحة العباد الدنيوية والأخروية
- ثانياً: أن مآلات الأعمال إما أن تكون معتبرة شرعاً أو غير معتبرة، فإن لم تعتبر أمكن أن يكون للأعمال مآلات مضادة لمقصود تلك الأعمال وهو غير صحيح
- ١٧٩ الثالث: الأدلة الشرعية والاستقراء التام أن المآلات معتبرة في أصل المشروعية
- ١٧٩ سرد لمجموعة من الآيات والأحاديث وشرحها وتخريجها
- ١٨١-١٧٩ الاستدلال بتحقيق المناط الخاص حيث يكون العمل في الأصل مشروعاً لكن

- ١٨١ ينهى عنه لما يؤول اليه من المفسدة الممنوعة
- ١٨٢ فصل: هذا الأصل يبنى عليه قواعد:
- ١٨٣ منها: قاعدة الذرائع، التي حقيقتها التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة
- ١٨٤-١٨٣ الحيل والبيوع في القاعدة
- ١٨٥ التعاون على الإثم والعدوان
- ١٨٥-١٨٣ الربا
- ١٨٦-١٨٥ تحقيق المناط وسد الذرائع
- ١٨٦-١٨٤ اختلاف الشافعي ومالك في سد الذرائع وحكم الوسائل
- ١٨٧ ومنها: الحيل، وتعريفها
- ١٨٧ الحيل في الزكاة
- ١٨٨ الحيل من المنافق
- ١٨٩-١٨٨ ومنها: قاعدة مراعاة الخلاف
- ١٨٩-١٨٨ مراعاة الخلاف في النكاح الفاسد
- ١٨٩ مراعاة الخلاف في مسائل الغصب
- ١٩٠ مراعاة الخلاف في مسائل الزنا
- ١٩٢-١٩٠ أمثلة أخرى مع توضيح آخر
- ١٩٤-١٩٣ ومنها - الاستحسان
- ١٩٤-١٩٣ توضيح الاستحسان
- أمثلة على الاستحسان:
- ١٩٥-١٩٤ القرض
- ١٩٥ الجمع بين الصلاتين في المطر وسائر الترخّصات
- ١٩٦ أقسام الاستحسان
- عودة إلى تعريف الاستحسان و العمل بأقوى الدليلين ومناقشة ذلك مع ربط ذلك
- ١٩٧-١٩٦ بمسألة القياس والعلل
- ١٩٨ الشريكان يطآن الأمة في طهر واحد
- ومنها الأمور الضرورية أو الحاجة أو التكميلية إذا اكتنفتها من خارج أمور لا ترضى شرعاً، فإن الإقدام على جلب المصالح صحيح على شرط التحفظ بحسب

- الاستطاعة من غير حرج ١٩٩
- السعي لطلب الرزق مع وجود الشبهة ٢٠٠-١٩٩
- طلب العلم وإقامة العبادات إذا كان في طريقه مناكر ٢٠٠
- المسألة الحادية عشرة: ٢٠١
- أسباب الخلاف بين العلماء مقتبسة من كتاب (لابن السيد):
- أولها: الاشتراك الواقع في الألفاظ واحتمالها للتأويلات وأقسامها ثلاثة: ٢٠١
- اشتراك في موضوع اللفظ المفرد أو في أحواله العارضة في التصرف ٢٠١
- واشتراك من قبل التركيب ٢٠٢
- الثاني: دوران اللفظ بين الحقيقة و المجاز ٢٠٢
- وأقسامه ثلاثة:
- أحدها: ما يرجع إلى اللفظ المفرد ٢٠٢
- صفة النور لله ٢٠٤-٢٠٣
- ثانيها: ما يرجع إلى أحواله ٢٠٤
- ثالثها: ما يرجع إلى جهة التركيب ٢٠٥
- كإيراد الممتنع بصورة الممكن ٢٠٥
- إيراد نوع من الكلام بصورة غيره ٢٠٦
- الثالث: دوران الدليل بين الاستقلال بالحكم وعدمه ٢٠٦
- الرابع: دورانه بين العموم والخصوص ٢٠٧
- أهمية مراجعة الكتب الأصلية للوصول إلى الصواب ٢٠٨
- الخامس: اختلاف الرواية ولها ثمان علل تقدمت ٢٠٨
- السادس: جهات، الاجتهاد والقياس ٢٠٨
- السابع: دعوى النسخ وعدمه ٢٠٨
- تفصيل من كتاب (ابن السيد ذاته) ٢٠٩-٢٠٨
- الثامن: ورود الأدلة على وجوه تحتمل الإباحة وغيرها ٢٠٩
- المسألة الثانية عشرة: ٢١٠
- الخلاف الذي لا يعتد به وهو ضربان:
- الأول: ما كان خطأ مخالفاً لمقطوع به في الشريعة ٢١٠

- الثاني: ما كان ظاهره الخلاف وليس في الحقيقة كذلك ٢١٠
- وسببه الخطأ في نقل التفسير المتعدد المجتمع حول معنى واحد ٢١٠
- فوائد تعدد عبارات المفسرين ٢١٠
- أسباب نقل الخلاف:
- الأول: أن يذكر في التفسير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك شيء أو عن أحد من الصحابة أو غيرهم، ويكون ذلك المنقول بعض ما يشمله اللفظ، ثم يذكر غير ذلك القائل أشياء أخر مما يشمله اللفظ ٢١١
- الثاني: أن يذكر في النقل أشياء تتفق في المعنى بحيث ترجع إلى معنى واحد، فيكون التفسير فيها على قول واحد ويوهم نقلها بألفاظ مختلفة خلاف محقق ٢١١
- الثالث: أن يذكر أحد الأقوال على تفسير اللغة، ويذكر الآخر على التفسير المعنوي مناقشة المصنف فيما جاء به من أمثلة ٢١٢
- الرابع: أن لا يتوارد الخلاف على محل واحد ٢١٣
- الخامس: يختص بالآحاد في خاصة أنفسهم، كاختلاف الأقوال بالنسبة للإمام الواحد، بناءً على تغير الاجتهاد والرجوع عما أفتى به إلى خلافه ٢١٣
- السادس: أن يقع الاختلاف في العمل لا في الحكم ٢١٥-٢١٤
- السابع: أن يقع تفسير الآية أو الحديث من المفسر الواحد على أوجه من الاحتمالات، ويبنى على كل احتمال ما يليق به من غير أن يذكر خلافاً في الترجيح، بل على توسيع المعاني خاصة ٢١٥
- الثامن: أن يقع الخلاف في تنريل المعنى الواحد، فيحمله قوم على المجاز مثلاً، وقوم على الحقيقة والمطلوب أمر واحد، وأمثلة على ذلك ٢١٥
- التاسع: أن يقع الخلاف في التأويل وصرف الظاهر عن مقتضاه إلى ما دل عليه الدليل الخارجي ٢١٦
- العاشر: الخلاف في مجرد التعبير عن المعنى المقصود وهو متحد ٢١٧
- مثال الفرض والواجب عند الحنفية ٢١٧
- فصل: ما يعتد به من الخلاف يرجع في الحقيقة إلى الوفاق ٢١٨
- رجوع الشريعة إلى قول واحد ٢١٨
- الاختلاف راجع إلى الدوران بين طرفين واضحين يتعارضان في أنظار المجتهدين ٢١٩-٢١٨

٢١٩-٢١٨	أو إلى خفاء بعض الأدلة وعدم الاطلاع عليها، وهو ليس خلافاً حقيقياً
٢١٩	التردد بين الطرفين وتحري الرد إلى أحد الطرفين وعمل المجتهد
٢٢٠	وجوب الموالاتة و الحب في الخلاف وعدم التفرق بين العلماء
	فصل: الخلاف الحقيقي ناشئ عن الهوى المضل وهو عدم تحري قصد الشارع باتباع
٢٢١	الأدلة على الجملة و التفصيل
٢٢١	مساوىء اتباع الهوى - وكذلك الخلاف
٢٢١	ذم البدع
٢٢١	هل نقل أقوال البدع اعتداد بخلافهم؟
٢٢٢	مجيء العلماء بها للرد عليها
٢٢٢	إذا سلم أنها معتد بها في الخلاف، فلأن أصحابها غير متبعين لأهوائهم بإطلاق
٢٢٣-٢٢٢	كلام جامع حول أهواء أهل البدع وتفصيل واقعهم
٢٢٤	المسألة الثالثة عشرة:
٢٢٤	مقدار العلم الذي إذا حصله المجتهد توجه عليه خطاب الاجتهاد بما أراه الله
٢٢٤	أحوال طالب العلم المستمر على ذلك و هي ثلاثة:
٢٢٤	الأولى: أن يتنبه عقله إلى النظر فيما حفظ والبحث عن أسبابه
	الثانية: أن ينتهي بالنظر إلى تحقيق معنى مما حصل على حسب ما أداه إليه البرهان
٢٢٥	الشرعي ليحصل له اليقين
٢٢٦-٢٢٥	هل يجوز الاجتهاد لمن في هذه المرحلة؟
٢٢٦	أدلة المجيزين له الاجتهاد
٢٢٧	أدلة المانعين
٢٣٠-٢٢٩	القياس و الرأي
٢٣١	البيع والشرط وشبه مناظرة مفيدة
	الثالثة: أن يخوض فيما خاض فيه الطرفان ويتحقق بالمعاني الشرعية مُنزلة على
٢٣٢	الخصوصيات الفرعية
٢٣٢	صحة الاجتهاد لصاحب المرحلة هذه
٢٣٣	ما يطلق عليه من أوصاف
٣٣٣	خواصه في هذه المرحلة

- المسألة الرابعة عشرة: ٢٣٤
- ٢٣٤ طرف الاجتهاد الخاص بالعلماء والعام بالمكلفين
- التكلم عن أحوال التشريع والبدء المكّي وتوضيح أصوله العامة بذكر أمثلة من ٢٣٤
- ٢٣٧-٢٣٥ الخصوصيات التشريعية
- ٢٣٨ الحديث عن الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٢٤٠ الحديث عن الأحوال التشريعية في المدينة مربوطة بالمكّي والفرق بينهما
- ٢٤١ التصوف والأحوال المكّية
- ٢٤٢ فصل: التشريعات المكّية
- ٢٤٩ التصوف والعزائم
- ٢٥١ الورع
- الطرف الثاني: فيما يتعلق بالاجتهاد من جهة فتواه
- المسألة الأولى:
- ٢٥٣ المفتي قائم مقام النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأمة
- معنى هذا القيام مقام النبي - صلى الله عليه وسلم - وجملة الأمور التي يقوم بها المفتي
- ٢٥٣ مقام النبي - صلى الله عليه وسلم -
- دليل القيام بذلك:
- ٢٥٣ الأول: النقل الشرعي في الحديث وتخريج النصوص
- ٢٥٤ الثاني: أن المفتي نائب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ الأحكام
- ٢٥٥ الثالث: أن المفتي شارع من وجه، لأنه إما ناقل أو مستنبط
- ٢٥٦-٢٥٥ مناقشة المصنف دعواه هذه، وهل يطلق على المفتي (شارع)؟
- ٢٥٨ المسألة الثانية:
- ٢٥٨ حصول الفتوى بالقول وهو معروف وبالفعل وبالإقرار
- الفتوى بالفعل؛ ويكون بذلك من وجهين:
- ٢٥٨ الأول: ما يقصد به الأفهام في معهود الاستعمال، فهو قائم مقام القول المصرح به
- ٢٦٠-٢٥٨ أمثلة على ذلك، مع تخريجها
- ٢٦٠-٢٥٩ مناقشة المصنف لمثال أوقات الصلاة
- ٢٦٠ الثاني: ما يقتضيه كونه أسوة يقتدى به، و مبعوثاً لذلك قصداً

- ٢٦١ توضيح معنى التأسي في الآيات
هل الفعل غير المقصود بفعله طلب التأسي داخل في هذا الباب؟ رأي المصنف،
- ٢٦٢ ومناقشته في ذلك
- ٢٦٣-٢٦٢ ذكر متمسك الكفار بالتأسي بالآباء
- ٢٦٤ اتباع الصحابة لأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم -
هل كون النبي - صلى الله عليه وسلم - معصوماً، يجعل فعل المجتهد في غير باب
الامتساع به؟
- ٢٦٥ و أما الإقرار؛ فراجع إلى الفعل، لأن الكف فعل
- ٢٦٦ قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند السلف
- المسألة الثالثة:
- الفتيا لا تصح (أي لا ينتفع بها) من مخالف لمقتضى علمه (وهي مخالفة الفعل القول
أو العلم)
- ٢٦٧ عصمة الأنبياء قبل النبوة
- ٢٧٠ هل يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الالتزام الكامل ومن أحق الناس
بهذه الرتبة
- ٢٧٢ أثر موافقة الفعل القول
- ٢٧٣ فصل: تقليد المفتي المخالف قوله فعله
- ٢٧٤ المسألة الرابعة:
- ٢٧٦ المفتي عليه بحمل الناس على المعهود والوسط فيما يليق بالجمهور
- ٢٧٧ الميل إلى التشديد عند الجمهور مهلكة
- ٢٧٨ و الميل إلى الترخيص مشي مع الهوى والشهوة
- ٢٧٨ الخلاف هل هو رحمة؟
- ٢٧٩-٢٧٨ (الأخذ بأخف القولين أو بأشدّهما)
- فصل: المجتهد غير المستفتي، فإن المجتهد يسوغ له حمل نفسه من التكليف ما هو فوق
الوسط مع تنبيه للناس أنه يعمل بالأشد أو يخفي، لعله يقتدى به فيه
- ٢٧٩ من فقه إخفاء السلف للأعمال
- ٢٨٠ فصل: اتباع المذهب الجاري على الاعتدال

- ٢٨٠ الرأي و القياس بين النفي والغلو في الإثبات
- الطرف الثالث: فيما يتعلق بإعمال قول المجتهد المقتدى به، و حكم الاقتداء به
- ٢٨١
- المسألة الأولى:
- ٢٨٣ وجوب سؤال المقلد لعالم في ما يعرض له من مسائل دينية
- ٢٨٣ التقوى و العلم
- المسألة الثانية:
- ٢٨٥ حكم سؤال المقلد من لا يعتبر في الشريعة جوابه؟
- المسألة الثالثة:
- ٢٨٦ الترجيح عام وخاص
- ٢٨٦ العام المذكور في كتب الأصول مع التنبيه لعدم الترجيح بالطعن في المذاهب الأخرى
- ٢٨٦ تنبيهات أصولية أخرى:
- الأول: أن الترجيح بين الأمرين إنما يقع في الحقيقة بعد الاشتراك في الوصف الذي تفاوتا، و لإسمي إبطالاً
- ٢٨٦ الثاني: أن الطعن في مساق الترجيح يثير العناد من أهل المذهب المطعون عليه
- ٢٨٧ الثالث: أن الترجيح هذا، مفر بانتصاب المخالف للترجيح بالمثل أيضاً فيصير الكل يتتبع القبائح
- ٢٨٧ سد الذرائع
- الرابع: أن هذا العمل مورث للتدابير و التقاطع بين أرباب المذاهب و يصبح التفرق والتحزب غذاء الصغير في المذهب
- ٢٨٨ الخامس: أن الطعن والتقبيح في مساق الرد أو الترجيح ربما أدى إلى التغالي والانحراف في المذاهب
- ٢٨٩-٢٨٨ تفضيل الأنبياء
- ٢٩٠ فصل: الترجيح بذكر الفضائل والخواص والمزايا الظاهرة
- ٢٩١ فصل: غفلة بعض أهل العلم في الترجيح بين أصحاب المذاهب بذكر فضائل المذاهب و القدح في المذهب المخالف وكذلك الترجيح بالتفضيل بين الأنبياء
- ٢٩٨

المسألة الرابعة:

٢٩٩

الترجيح الخاص

من انتصب للفتوى فهو في أحد قسمين:

الأول: من كان في أفعاله وأقواله وأحواله على مقتضى فتواه، فهو متصف بأوصاف

٢٩٩

العلم

٢٩٩

الثاني: من لم يكن كذلك، وإن كان في العدالة مبرزاً

وجها ترجيح القسم الأول:

٢٩٩

أولاً: لأن وعظه أبلغ، وقوله أنفع، وفتواه في القلوب أوقع

٢٩٩

ثانياً: أن مطابقة الفعل القول شاهد لصدق ذلك القول

٣٠٠

ترجيح تقليد المقلد لمن غلبت مطابقة قوله بفعله

٣٠٠

المطابقة ميزانها الأوامر والنواهي

٣٠٠

الترجيح بين الالتزام بالأوامر واجتناب النواهي بالنسبة للأشخاص

المسألة الخامسة:

الاعتداء بالأفعال الصادرة عن معصوم كالنبي - صلى الله عليه وسلم - أو الإجماع

٣٠٢

ونحوه

٣٠٢

ما كان ليس بصادر عن معصوم فهو ضريان:

٣٠٢

أحدهما: أن ينتصب بفعله ذلك ليقترن به قصداً، كالحكام

٣٠٢

ثانيهما: أن لا يتعين فيه شيء من ذلك

٣٠٢

شرح للأقسام كلها

٣٠٢

الأفعال الصادرة عن المعصوم

٣٠٤

الأفعال الصادرة عن من لم يتم ليقترن به بفعله

أسباب عدم الاعتداد به

الأول: أن تحسين الظن إلغاء لاحتمال قصد المقتدى به دون ما نواه المقتدي من غير

٣٠٥

دليل

٣٠٥

قاعدة تحسين الظن

٣٠٥

عصمة الأنبياء

٣٠٦

الثاني: تحسين الظن عمل قلبي من أعمال المكلف بالنسبة إلى المقتدى به مثلاً

- الثالث: لزوم التناقض في هذا الاقتداء ٣٠٧
- اختلاط الظن مع تحسين الظن ٣٠٧
- الاقتداء بالأمر الدنيوية، وتوضيح خروج الاقتداء فيها ٣٠٩
- الإيثار في أمور الآخرة ٣١٠
- مناقشة ما سبق من دعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - بأمر الشفاعة وتركه لأمر الدنيا ٣١٠
- القسم الثاني: فيمن كان مثل انتصاب الحاكم ونحوه ٣١٤
- القسم الثالث: أن لا يتعين فعل المقتدى به لقصد دنيوي ولا أخروي ٣١٧
- المسألة السادسة:
- أحوال طالب العلم ٣١٩
- الحال الأول: لا يسوغ الاقتداء بأفعاله ٣١٩
- الحال الثالث: فلا إشكال في صحة استفتاءه ٣١٩
- أما الحال الثاني فهو موضع الإشكال بالنسبة إلى استفتاءه ٣١٩
- ربط صحة اجتهاده مع الاقتداء بأفعاله ٣١٩
- أرباب الأحوال ٣٢٠
- الاستفتاء والاقتداء بهم وتفصيل ذلك ٣٢١
- المسألة السابعة:
- ذكر بعض الأوصاف التي تشهد للعامي بصحة اتباع من اتصف بها في فتواه ٣٢٣
- الخوف والتقوى من التسرع في الفتوى ونقل عن مالك ٣٢٣
- قوله لا أدري ٣٢٦
- عدم الجزم بالصواب ٣٢٩
- تحديث الناس بما يفهمون ٣٣٠
- تركه الغرائب والمتفردات وحجج أهل البدع ٣٣١
- السؤال عن أحوال الحدث ٣٣٢
- المسألة الثامنة: دليل سقوط التكليف بالعمل عند فقد المفتي ٣٣٤
- فصل: صور هذه المسألة:
- الأولى: عند فقد العلم أصلاً ٣٣٥

- الثانية: فقد العلم بوصفه دون أصله
المسألة التاسعة:
- فتاوى المجتهدين بالنسبة للعوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين
مساوىء ترك العامي لسؤال العلماء
كتاب لواحق الاجتهاد
النظر الأول: في التعارض والترجيح
مقدمة: أدلة الشريعة لا تتعارض في ذاتها بل في نظر المجتهد ولا يوجد إجماع على
تعارض دليلين
وهي المسألة الأولى
من شروط الترجيح
المسألة الثانية: التعارض الذي لا يمكن فيه الجمع
تعريف التعارض
عندما لا يمكن الترجيح فالتوقف وتصير من المتشابهات
تعارض القولين على المقلد
التعارض بين الأدلة وما في معناها
تعارض العلامات الدالة على الأحكام ومثال عليه
تعارض الأشباه الجارة إلى الأحكام ومثال عليه
تعارض الشروط
فصل: هذا النظر راجع إلى الترجيح الراجع إلى وجه من الجمع
المسألة الثالثة: الترجيح الذي يمكن معه الجمع بين الأدلة
صوره: الصورة الأولى: أن يكون في جهة كلية مع جهة جزئية تحتها
الصورة الثانية: أن يقع في جهتين جزئيتين كلتاهما داخلية تحت كلية واحدة
الصورة الثالثة: أن يقع التعارض في جهتين جزئيتين لا تدخل إحداها تحت الأخرى،
ولا ترجعان إلى كلية واحدة
الصورة الرابعة: أن يقع التعارض في كليتين من نوع واحد
مثال تعارض الكليتين: ما جاء في مدح الدنيا وما جاء في ذمها
وصف الدنيا بالذم:

٣٥٥	الأول: أنها لا جدوى لها ولا محصول عندها
٣٥٧	أقسام شؤون الدنيا عند الغزالي
٣٥٧	الثاني: أنها كالظل الزائل والحلم المنقطع
	أما مدح الدنيا:
	أولاً: بما فيها من الدلالة على وجود الصانع ووحدانيته وصفاته العلى وعلى الدار
٣٦٠	الآخرة
٣٦٠	ثانياً: أنها مَنٌّ ونعم امتن الله بها على عباده
٣٦٣	الجمع بين الأدلة بما يخرج الشريعة عن التعارض بأنها عن صور في حالات مختلفة
	أنظار بيان ذلك:
	الأول: نظر مجرد من الحكمة التي وضعت لها الدنيا من كونها متعرفاً للحق
٣٦٣	ومستحقاً لشكر الواضع لها
٣٦٤	الثاني: نظر غير مجرد من الحكمة التي وضعت لها الدنيا
٣٦٦	الحجر للسفيه والمبذر
٣٦٦	تفضيل الفقر أو الغنى
٣٦٧	فصل: هو كالتممة في البيان
٣٦٩	النظر الثاني في أحكام السؤال و الجواب وهو علم الجدل
٣٦٩	من صنف فيه من العلماء
	المسألة الأولى:
٣٧١	أقسام السؤال بالنسبة للسائل والمسؤول
	الأول: سؤال العالم للعالم على وجه مشروع، لتحقيق ما حصل أو رفع إشكال عن
٣٧١	له، أو تذكر ما خشي نسيانه
٣٧١	الثاني: سؤال المتعلم لمثله، كالمذاكرة وغيرها
٣٧١	الثالث: سؤال العالم للمتعلم؛ كالتنبه على موضع إشكال يطلب رفعه أو غير ذلك
٣٧١	أركان فن التربية العملية
٣٧٢	الرابع: سؤال المتعلم للعالم وهو الأصل
٣٧٣-٣٧٢	أحوال السؤال من المتعلم للعالم
٣٧٣	فقه الإجابات

المسألة الثانية:

- ٣٧٤ ذم الإكثار من الأسئلة والإجابة بعلم
- ٣٨٧-٣٧٤ ذكر مجموعة من الأدلة من القرآن و السنة و حياة السلف في ذلك
- ٣٨٧ فصل: مواضع كراهية السؤال:
- ٣٨٧ الأول: السؤال عما لا ينفع في الدين
- ٣٨٨ الثاني: أن يسأل بعد ما بلغ السائل من العلم حاجته
- ٣٨٨ الثالث: السؤال من غير احتياج إليه في الوقت
- ٣٨٩ الرابع: أن يسأل عن صعاب المسائل و شرارها
- ٣٨٩ الخامس: أن يسأل عن علة الحكم، لأسباب لا تليق
- ٣٨٩ السادس: أن يبلغ بالسؤال إلى حد التكلف و التعمق
- ٣٩٠ السابع: أن يظهر من السؤال معارضة الكتاب و السنة بالرأي
- ٣٩٠ الثامن: السؤال عن التشابهات
- ٣٩١ التاسع: السؤال عما شجر بين الصحابة
- ٣٩٢ العاشر: سؤال التعنت و الإفحام و طلب الغلبة في الخصام

المسألة الثالثة:

- ٣٩٣ دليل أن ترك الاعتراض على الكبراء محمود
- ٣٩٣ الدليل الأول: ما جاء في القرآن في ذلك
- ٣٩٣ تضعيف إسناد قصة (آدم و الملائكة)
- ٣٩٤ الدليل الثاني: الأحاديث و تخريجها
- ٣٩٩ الدليل الثالث: ما عهد بالتجربة من أن الاعتراض على الكبراء قاض بامتناع الفائدة
- ٤٠٠-٣٩٩ الصوفية و الاعتراض

المسألة الرابعة:

- ٤٠١ الاعتراض على الظواهر غير مسموع
- ٤٠١ الوجه الأول: لأن لسان العرب يعدم فيه النص أو يندر
- الوجه الثاني: وهو مكمل للأول: لو جاز الاعتراض على المحتملات، لم يبق للشرعية
- ٤٠١ دليل يعتمد
- الوجه الثالث: لو اعتبر مجرد الاحتمال في القول لم يكن لإنزال الكتب ولا لإرسال

٤٠٢	الأنبياء - صلى الله عليهم وسلم - فائدة
٤٠٢	الوجه الرابع: لأنه يؤدي إلى انخرام العادات و الثقة بها
	الوجه الخامس: احتجاج القرآن على الكفار بالعمومات العقلية والعمومات المتفق
٤٠٣	عليها
٤٠٣	التوحيد في الربوبية و الألوهية
٤٠٤	مفاسد سماع الاعتراض على العقيدة و الخلافات المذهبية
٤٠٥	تبع الظنيات واقتناص القطعيات منها (خاصة هذا الكتاب)
	المسألة الخامسة:
	الناظر في المسائل الشرعية ، إما ناظر في قواعدها الأصلية أو في جزئياتها الفرعية،
٤٠٦	و الناظر إما مجتهد وإما مناظر
٤٠٨	جواز الاستعانة من المجتهد أو المناظر بغيره، وصور ذلك
٤١٢	عدم فائدة الاستعانة بمن يختلف معه في الأصول
	المسألة السادسة:
٤١٤	انبناء الدليل على مقدمتين إحداها تحقق المناط والأخرى تحكم عليه
	فرضاً أن المقدمة مسلمة أو وجوب أن تكون مسلمة عند الخصم والنظر في تحقيق
٤١٤-٤١٥	المناط
٤١٥	مقصود المناظرة
٤١٦	احتجاجات القرآن و الإتيان بأدلة يقر بها الخصم
٤١٨	فصل: التفريق بين اصطلاح أهل المنطق واصطلاح الكتاب وإن تقاربا
٤٢٢-٤٢٤	آخر الكتاب، ونهايات الطبع في النسخ المطبوعة والمخطوط
٤٢٥	تقريظات الكتاب
٤٢٩	الاستدراكات
٤٣١	الموضوعات والمحتويات